● أخبار قصيرة

٩١٤ محطة طاقة شمسية قيد الإنشاء في البلاد

أعلن رئيس منظمة الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة الكهربائية «ساتبا»، أن هناك ٩١٤ محطة طاقة شمسية قيد الإنشاء في مختلف أنحاء البلاد، مشيراً إلى أن استكمال هذه المشاريع يمثل خطوة هامة نحو زيادة قدرة الطاقة النظيفة.

وصرح محسن طرزطلب، خلال مراسم تدشين محطة طاقة شمسية بقدرة ٩ ميغاواط في مدينة أبهر، قائلاً: بحلول أوائل يوليو المقبل، ستصل قدرة محطات الطاقة الشمسية قيد التنفيذ إلى ٧٠٠٠ ميغاواط، وهو تقدم تحقق بفضل الجهود الجماعية للحكومة والبرلمان والشعب والناشطين في مجال الطاقة المتجددة.

وأشار طرزطلب إلى دور استثمارات القطاع الخاص وصندوق التنمية الوطنية في هذه المشاريع، متابعاً: إن جميع المحطات التي يتم إنشاؤها عبر استثمارات صندوق التنمية الوطنية، سيتم نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص والمتقدمين المهتمين من خلال آليات محددة. وكشف معاون وزير الطاقة عن خطة لعرض جزء من المعدات، بما في ذلك ١٠ آلاف لوح شمسي وعاكس كهربائي، في بورصة السلع اعتباراً من الأسبوع الجاري، معرباً عن أمله في أن يؤدي نجاح هذه الخطة إلى ازدهار أكبر في هذا القطاع. كما شدد طرزطلب على تطوير المحطات المنزلية والموزعة، مؤكداً إعداد خطط مدونة في هذا الشأن، يؤمل متابعتها بقوة فور مصادقة الحكومة ومجلس الأمن القومي عليها.

عودة بئر نفطية عالية الضغط في حقل أهواز إلى دورة الإنتاج

تمكّن خبراء شركة استغلال النفط والغاز في كارون، بالتنسيق مع الإدارة الفنية للشركة الوطنية لمناطق النفط الخام الجنوبية، من إعادة تأهيل بئر عالية الضغط في حقل أهواز النفطي، وإعادتها إلى دورة الإنتاج دون الحاجة إلى منصة حفر.

وتمّت عملية إصلاح البئر النفطية عالية الضغط في حقل أهواز دون الحاجة إلى منصة حفر، وذلك بتضافر جهود خبراء شركة استغلال النفط والغاز في كارون والإدارة الفنية للشركة الوطنية لمناطق النفط الخام الجنوبية، لتعود البئر إلى دورة الإنتاج. وجاءت هذه العملية عقب حدوث عطل فني في المعدات السطحية وتحت السطحية للبئر.

وفي حين أن إصلاح وحل مثل هذه المشاكل يتطلب عادة استقدام منصة حفر وتكاليف باهظة، فإن الفرق الفنية، بعد دراسات ميدانية دقيقة ومراعاة كاملة لمتطلبات السلامة وتعليمات مكافحة الانفجارات، اختارت طريقة الإصلاح دون منصة حفر.

وخلال هذه العملية المتخصصة، تمكن الخبراء من السيطرة الكاملة على ضغط البئر، وتركيب أنابيب السلامة، واستبدال القطع التالفة في رأس البئر، وفي النهاية، باستخدام جهاز الأنابيب الجوفية المتنقل، تمكنوا من إعادة إحياء البئر وتشغيله.

إن النجاح في تنفيذ هذه المهمة الخطيرة، بالإضافة إلى توفير عملة صعبة ومحلية بشكل كبير، أظهر استمرار الإنتاج الحكيم واستدامة القدرة الاقتصادية للبلاد في الظروف الراهنة.

«علامة دبي التجارية» التي بُنيت وسُوّقت لسنوات، تضرّرت بشدّة خلال أسابيع

وعود أمريكية فارغة قادت الإمارات إلى أزمة اقتصادية

إرنا/ تخيل أنك استثمرت سنوات في بناء برج شاهق على شاطئ البحر، حتى أصبح البرج مشهورًا لدرجة أن جميع المستثمرين في العالم يريدون الشراء فيه في نفس الوقت؛ لكن فجأة، اندلعت حرب في الجوار، وهرب المستثمرون، انهارت قيمة أسهمك، واكتشفت أن مَن وعدك بالحماية قد تركك وحيدًا. هذه القصة الحزينة تعكس تجربة بعض الدول العربية في منطقة الخليج الفارسي، خاصة الإمارات، في العدوان الذي شنّته الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث نفّذت هذه الدول لعقود خططًا مختلفة للتنمية الاقتصادية مدعومة بدعم الغرب؛ لكنها وجدت نفسها وحيدة في لحظة تاريخية حرجة. والسؤال هنا هو: كيف جعلت الوعود الفارغة لواشنطن في مجال الأمن العسكري الإمارات وبقية الحلفاء العرب في غرب آسيا يلاحقون السراب، محطمة أحلامهم الاقتصادية؟ والإجابة يمكن إيجادها في أرقام وإحصاءات اقتصادهم.

كارثة اقتصادية شاملة

تعد الإمارات من أقرب الحلفاء للولايات المتحدة في المنطقة، وكانت داعمة قوية للعدوان الأمريكي - الصهيوني ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والآن جلبت لها هذه الحرب كارثة اقتصادية شاملة. وفقًا لإحصاءات المصادر الإماراتية، فقد انخفضت قيمة سوق الأسهم في دبي بنحو ١٦ ٪ وأبوظبي بنحو ٩ ٪، ما أدى إلى فقدان ما يقارب ١٢٠ مليار دولار من قيمة السوقين الرئيسيين في الإمارات. كما تراجع قطاع السياحة، الذي يشكل ١٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة ٦٠ إلى ٨٠ ٪ في الحجوزات. لسوء الحظ، كانت الإمارات تعتقد أنها محمية تحت مظلة الأمن الأمريكي؛ لكنها اكتشفت أن هذه المظلة لم توفر الحماية، بل جعلتها هدفًا واضحًا. كانت دبي لسنوات تعتبر جنة آمنة للمستثمرين؛ لكن الحرب حطمت هذه الصورة. المدارس أُغلقت، والعائلات الأجنبية غادرت البلاد، والفنادق خلت، ورواتب موظفي قطاع السياحة انخفضت إلى النصف. وهذا يمثل ضربة مباشرة للنموذج الاقتصادي الإماراتي القائم على جذب الاستثمار والسياحة الأجنبية.

الوعود الأمريكية الفارغة؛ الإمارات في فوهة النار

السؤال الآن: لماذا بقيت الإمارات إلى جانب الولايات المتحدة رغم كل هذه الخسائر؟ الجواب واضح: بسبب الوعود التي لم يُنفذ منها شيء. فقد وعدت الولايات المتحدة لعقود بعض الدول العربية: «اعطونا قواعد عسكرية، اشتروا منّا الأسلحة، وسنحميكم». الإمارات صدقت هذا الوعد، ووفرت قاعدة الظفرة، واشترت مليارات الدولارات من الأسلحة الأمريكية، وقدّمت نفسها كحليف استراتيجي لواشنطن؛ لكن عندما اندلعت الحرب، لم تحم الولايات المتحدة الإمارات، بل دخلت الحرب بدون تنسيق معها، لتصبح الإمارات إحدى الضحايا. الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرب تتجاوز سقوط الأسهم والسياحة؛ فقد أغلق مضيق هرمز، وتوقف عمل الموانئ التي كانت محور توزيع البضائع بين موانئ الخليج الفارسي، وتراجع إنتاج وتصدير النفط بشدة. وكانت الولايات المتحدة قد وعدت حلفاءها بأن حصار مضيق هرمز وفرض العقوبات على النفط الإيراني سيجعل طهران تستسلم؛ لكن النتيجة كانت عكسية؛ إذ أضرّ إغلاق مضيق هرمز بتصدير النفط للدول العربية، وتوقفت قطر عن إنتاج الغاز، وانخفض إنتاج النفط الإماراتي اليومي بين ٥٠٠ - ٨٠٠ ألف برميل، وأعلنت الكويت والبحرين حالة الطوارئ. الحقيقة القاسية أن حتى لو انتهت الحرب غدًا، ستبقى الخسائر لعدة أشهر وسنوات. إعادة تأمين ناقلات النفط سيستغرق أشهرًا، وتوقع محللو "غولدمان ساكس" أن بعض الدول العربية ستشهد انخفاضًا يصل إلى ١٤ ٪ في الناتج المحلي الإجمالي.

المستثمرون يهربون من المخاطر

تُعدّ الأسواق المالية من أسرع القطاعات استجابة للحرب. فعادة ما يتجه المستثمرون العالميون في أوقات عدم اليقين نحو أصول أقل خطورة، مما يزيد الضغط على أسهم وأوراق الإمارات. خلال الأزمات الإقليمية، يشهد سوق الأسهم في دبي عادة «تذبذبًا أسبوعيًا بنسبة ٢ - ٦ ٪»، ويكون التذبذب أعنف في الشركات المرتبطة بالتجارة والنقل والسياحة. كما يؤدي ارتفاع المخاطر الائتمانية إلى زيادة «تكلفة الاقتراض للشركات حتى ٠/٨ ٪»، مما يمثل تحديًا كبيرًا للمشاريع الكبرى التي تحتاج تمويلًا خارجيًا. هذا الوضع يضغط أيضًا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فالإمارات جذبت نحو ٢٣ مليار دولار من الاستثمار المباشر في ٢٠٢٣؛ لكن البيانات تشير إلى أن تدفق الاستثمار يتباطأ في فترات عدم اليقين، ويميل المستثمرون لتأجيل قراراتهم. إحدى أشدّ تداعيات الحرب المريرة للإمارات هي هروب المستثمرين الأجانب؛ إذ تشير وسائل الإعلام العربية إلى اختفاء نحو ١٢٠ مليار دولار من قيمة سوقي الأسهم الرئيسيين. وتراجع قطاع السياحة بنسبة ٦٠ إلى ٨٠ ٪ في الحجوزات، وتُقدّر الخسائر المباشرة في البنية التحتية بين ٦٠ و ٢٠٠ مليار دولار. سبب هروب المستثمرين واضح؛ فهم يبحثون عن الأمان. فعندما يرون دولة متورطة مباشرة في الحرب وتصبح هدفًا مشروعًا بسبب دعمها اللوجستي والعسكري للعدوان، لم تعد تلك الدولة «جنّة آمنة للاستثمار». يمكن القول إن «علامة دبي التجارية»، التي بُنيت وسُوّقت لسنوات، تضررت بشدة خلال أسابيع قليلة. الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الإمارات تجاوزت التوقعات، ولذلك لجأت في الأيام الأولى لوقف إطلاق النار إلى الولايات المتحدة التي أوقعها في هذه الأزمة، وطلبت خطوط مبادلة نقدية (تمكين الوصول إلى الدولار في حالات الأزمة). وأفادت وسائل الإعلام أن الإمارات حذرت بشكل غير رسمي: إذا لم تُزودونا بالدولار، سنضطر لتحويل تعاملات النفط إلى اليوان الصيني؛ تهديد خفي لكنه جدي.

إحدى أشدّ تداعيات الحرب المريرة للإمارات هي هروب المستثمرين الأجانب؛ إذ تشير وسائل الإعلام العربية إلى اختفاء نحو ١٢٠ مليار دولار من قيمة سوقي الأسهم الرئيسيين

لقد أعطى العدوان الأمريكي ضدّ إيران درسًا مُرًا وواقعيًا للدول العربية: «التحالف مع الولايات المتحدة لم يعد ضمانًا للأمن ولا ربحًا اقتصاديًا»

لماذا الإمارات حسّاسة تجاه الصدمات الجيوسياسية؟

أظهر تقرير حديث لصندوق النقد الدولي سبب تعرض اقتصاد الإمارات لارتفاع الحساسية تجاه عدم اليقين الإقليمي:

- اعتماد كبير على التجارة البحرية؛ أكثر من ٩٠ ٪ من الواردات تصل عبر البحر
- حصة عالية للسياحة في الاقتصاد؛ معرضة جدًا للصدمات النفسية
- اعتماد كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي؛ تتأثر قرارات المستثمرين بشدة بمستوى المخاطر
- المشاريع الكبرى التي تتطلب تمويلًا دوليًا
- اعتماد نسبي على إيرادات الطاقة، مما يجعل تقلبات أسعار النفط مؤثرة.

تؤدي هذه العوامل إلى أن الصدمات الأمنية تؤثر على عدة قطاعات في آن واحد، مما يزيد من شدة الضغوط الاقتصادية. لذلك، يرى المراقبون أن الحرب وعدم اليقين الجيوسياسي يخلق «مخاطر متعددة الطبقات» للإمارات تؤثر على التجارة والسياحة والأسواق المالية والتوقعات الاقتصادية، مع تأثير على المدى القصير والمتوسط على النمو الاقتصادي.

الدول العربية الأخرى؛ الخاسرون الرئيسيون

الإمارات ليست وحدها؛ فالدول العربية الأخرى التي تحالفت مع الولايات المتحدة أو استُهدفت القواعد الأمريكية فيها، تكبدت خسائر متفاوتة. باستثناء الولايات المتحدة، التي هي الخاسر الأكبر في العدوان العسكري ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث يُظهر الإحصاء الاقتصادي أن الحلفاء الإقليميين للبيت الأبيض، الذين ودعوا ترامب بالهدايا الثمينة العام الماضي، الآن يواجهون تبعات الحرب. لقد أعطى العدوان الأمريكي ضد إيران درسًا مُرًا وواقعيًا لبعض الدول العربية: أن التحالف مع الولايات المتحدة لم يعد ضمانًا للأمن ولا ربحًا اقتصاديًا؛ لقد تغير النظام القديم للمنطقة إلى الأبد، وإذا أرادت المنطقة تحقيق نمو اقتصادي، يجب أن يكون ذلك لجميع اللاعبين الإقليميين. الخاسرون الحقيقيون هم أولئك الذين اعتبروا الولايات المتحدة منقذهم بالأمس، واليوم وجدوا أنفسهم وحيدين تحت أنقاض الأزمة الاقتصادية.

إنشاء منطقة تجارة حرّة مشتركة بين إيران وباكستان أولوية استراتيجية

الوفاق/ استعرض الرئيس التنفيذي لمنظمة منطقة جابهار الحرة نتائج زيارة أكبر وفد تجاري من محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية إلى باكستان، مؤكداً أن إنشاء المنطقة الحرة المشتركة في حدود رمدان - غاباد يمثل ركيزة أساسية لبلوغ آفاق تجارية بين البلدين تصل قيمتها إلى ١٠ مليارات دولار.

وفي مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا» يوم الخميس، استعرض محمد سعيد أربابي أبعاد الزيارة الاستراتيجية للوفد التجاري من سيستان وبلوشستان الإيرانية إلى باكستان، موضحاً أنها تهدف إلى تفعيل الاتفاقيات الثنائية وتعزيز العلاقات الاقتصادية.

وأكد أربابي أن الروابط التاريخية والثقافية العميقة بين إيران وباكستان تتجاوز الحدود الجغرافية، مشيراً إلى سعي الدولتين لتحويل هذه القواسم المشتركة إلى فرص اقتصادية مستدامة.

من جهة أخرى، لفت أربابي إلى توجيه دعوات للحكومة الباكستانية وفاعلي القطاع الاقتصادي في غوادر للاستثمار المتبادل وتعزيز سلاسل القيمة وطرق العبور، بما يسهم في إحداث نقلة نوعية في التجارة الحدودية والارتقاء برفاهية السكان.

وفي ختام حديثه، أثنى الرئيس التنفيذي لمنظمة منطقة جابهار الحرة على دعم الجانب الباكستاني، معلناً عن توجيه دعوات لوفود اقتصادية باكستانية لزيارة جابهار ورمدان والوقوف على بنيتهما التحتية، مؤكداً قناعته بأن روح الأخوة والتعاون الثنائي ستجعل من تحقيق سقف تجاري بقيمة ١٠ مليارات دولار واقعاً ملموساً للبلدين.

صناعة الرصاص والزنك في إيران تعزز حضورها في الأسواق العالمية

الوفاق/ صرح أمين جمعية صناعات ومناجم الرصاص والزنك بأن الشركات الأعضاء في الجمعية، وبالرغم من التحديات المتعددة ومنها ارتفاع التكاليف واضطرابات توريد المواد الخام والقيود العملياتية، لم توقف خططها التنموية، بل تواصل مساعيها لرفع القدرات الإنتاجية وتعزيز حضورها في الأسواق العالمية.

واعتبر معين جعفري، في تصريح لمراسل «إرنا»، الحفاظ على استدامة الإنتاج في هذه الفترة الحساسة لا يسهم في تلبية احتياجات الصناعات المحلية فحسب، بل يمهد الطريق لزيادة عوائد العملة الصعبة وتعزيز القوة الاقتصادية للبلاد. وأكد أن المنتجين، بالاعتماد على القوى العاملة المتخصصة والخبرة الواسعة، يخطون خطوات ثابتة نحو استمرارية الأنشطة وحتى التوسع، مشدداً على أن الهدف المشترك لأعضاء الجمعية هو الحفاظ على الحيوية الاقتصادية وتعزيز المرونة الصناعية في البلاد. وتابع قائلاً: في ظل هذه الظروف، برز دور الصناعات التعدينية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى، حيث يبذل الناشطون في هذا القطاع جهوداً حثيثة من خلال التخطيط الدقيق والإدارة الذكية للموارد وتعزيز التعاون مع الجهات التنفيذية، للمساهمة في عبور البلاد من هذه المرحلة الحساسة.

وشدد جعفري على أن استمرار الأنشطة والمضي نحو التنمية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التآزر بين الشركات والموظفين والأجهزة ذات الصلة، مؤكداً أن جمعية صناعات ومناجم الرصاص والزنك الإيرانية ستواصل متابعة هذا المسار بكل جدية.